

أسس النظرية العلمية الواقعية للعلاقات الدولية: من الطبيعة البشرية إلى الفوضى الدولية

The Foundations of a Realistic "Scientific" Theory of International Relations: from "Human nature" to International "Anarchy"

محمد الطاهر عديلة

جامعة محمد بوضياف، المسيلة، mohamedtahir.adila@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2021/06/20

تاريخ القبول: 2021/05/27

تاريخ الاستلام: 2020/04/26

ملخص:

تبحث الدراسة في الأسس التي يشترطها الواقعيون لبناء نظرية علمية للعلاقات الدولية، بدءًا من تصورهم لمفهوم العلم الذي يركز على تبني مبادئ الفلسفة الوضعية في نظرتها لكيفية دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وانتهاءً باتباع قواعد المنهج التجريبي التي تقوم على رصد أحداث (ظواهر) الواقع الدولي واستخلاص ما يعتبر ثابتًا وناظرًا لها. يمكن ترجمة هذا الثابت في مفهوم القوة الذي يجد مبرراته في الطبيعة البشرية بالنسبة لمورغنتاو، وفي فوضوية النظام الدولي بالنسبة لكينيث وولتز.

كلمات مفتاحية: العلاقات الدولية، النظرية العلمية، الواقعية، الطبيعة البشرية، الفوضى الدولية.

Abstract:

This study examines the Foundations that Realists require to build a Scientific Theory of International Relations. Starting from their perception of the Science, which is based on adopting the Principles of Positivism in its view of how to study Social and Human Phenomena, and ending with following the rules of the experimental approach that is based on observing the events (Phenomena) of International Reality and extracting what is considered constant and central to it. This can be translated into the concept of Power, which finds its justification in Human Nature for Morgenthau, and in the Anarchy of the International Order for Kenneth Waltz.

Keywords: international relations, scientific theory, realism, human nature, international anarchy.

1. مقدمة

حينما قال أوغست كونت نعم لـ "فيزياء اجتماعية" فإنه لم يقصد بذلك أكثر من فكرة إخضاع دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية لصرامة المناهج العلمية "الوضعية". وحسبه، كما تمكّن نيوتن من اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر الفيزيائية، والتي صيغت في شكل نظريات عامة تُعبر عنها وتُفسرها، فإن ذلك ممكن جدا بالنسبة للقوانين التي تحكم ظواهر الإنسان والمجتمع. في مجال العلاقات الدولية يُعتبر الواقعيون - بحق - حاملو المشروع "الكونتي" (نسبة إلى كونت)، إذ نادوا مجازا بـ "فيزياء للعلاقات الدولية" على شاكلة "فيزياء اجتماعية"، ورفعوا سقف طموحهم عاليا بالوصول إلى نظرية علمية وعامة غير مسبوقة بالنسبة إلى عمليات التنظير للعلاقات الدولية.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى البحث في المفهوم الذي يقدمه الواقعيون للعلم، وكيف ينعكس على عملية التنظير للعلاقات الدولية؟ وهل يمكن بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية؟ وفيما تتمثل الأسس التي تنبني عليها؟

ينطلق الواقعيون في تجسيد طموحهم النظري في الوصول إلى نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية من افتراض المشابهة بين خصائص كل من الظاهرة الطبيعية والظاهرة الاجتماعية (الدولية)، وعليه بالإمكان الوصول إلى القوانين الموضوعية التي تحكم ظواهر العلاقات الدولية، فقط إذا ما طبقنا قواعد المنهج العلمي - التجريبي.

للإجابة عن الأسئلة المطروحة، وفحص الإفتراضات التي ينطلق منها الواقعيون في بناء نظريتهم العلمية للعلاقات الدولية، قسمنا الدراسة إلى ثلاثة أقسام: نشرح في القسم الأول منها التصور الذي يقدمه الواقعيون لعلم العلاقات الدولية، وكيف يربطونه بمبادئ الفلسفة الوضعية، خاصة الإستمولوجية والمنهجية منها؛ في القسم الثاني نعرض جهود هانس مورغنتاو في قَوْنَة العلاقات الدولية انطلاقا مما استوحاه من الطبيعة البشرية؛ وفي القسم الثالث نسلط الضوء على أهم ما قدمه كينيث وولتز في مراجعته لجهود مورغنتاو وتنقيحها لتكون أكثر صرامة من الناحية العلمية.

2. التصور الواقعي لعلم العلاقات الدولية

تعود بنا إحدى الروايات التقليدية لنشأة الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وتُورِدُها كرد فعل على ما خلفته الحرب من دمار وخراب، استوجب معه البحث عن حل

وقائي لمنع اندلاع الحروب مستقبلاً. فكّر دعاة الليبرالية الدولية (المثاليون كما أطلق عليهم المؤرخ البريطاني إدوارد هاليت كار) في الحل وقالوا بإمكانية ضبط وتقييد الرغبات اللاعقلانية - للإنسان وللدول على حد سواء - التي تدفع إلى خوض الحروب، ولن يتأتى هذا الضبط والتقييد إلا بواسطة دراسة العلاقات بين الدول دراسة علمية، لذلك أنشؤوا أول كرسي متخصص في جامعة ابرسويث ببريطانيا، وأقاموا هذا العلم على دراسة القانون والأخلاق والمعاهدات الدولية، وجعلوا منه علماً معيارياً في خدمة تحقيق السلم والأمن الدوليين.

لكن أَرَّخَ الواقعيون بشكل مختلف لنشأة علم العلاقات الدولية، إذ يرجعون التأسيس الفعلي له إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وليس الأولى، حيث عرفت هذه الفترة نقداً واقعياً لادعاً للمثاليين وصل حد السخرية والإستخفاف بما ينتجه هؤلاء، وشككوا في إمكانية اعتبار المعرفة التي ينتجها المثاليون "علمية"، بل كانوا يرون أن مقارنة المثاليين للعلاقات الدولية غير موضوعية وغير حيادية وهي جد متحيزة ومثقلة بالقيم¹.

لقد اتهم كل من هانس مورغنتاو وإدوارد هاليت كار المثاليين بأنهم ركزوا على ما ينبغي أن يكون عليه عالم العلاقات بين الدول لا كما هو موجود فعلاً. وشبّه كار - في هجوم جد قاس - الفرق بين ما تدرسه الواقعية وما تدرسه المثالية كالفرق بين العلم والكيمياء². وفكرة التركيز على دراسة ما هو كائن (الواقع الحقيقي لا المفترض أو المرغوب) يمكن العودة بها إلى أرسطو قديماً، والذي خالف منهج أستاذه أفلاطون بالدعوة إلى استقراء الوقائع بدل الإستنباط من مسلمات عقلية ومثالية. وفي العصر الحديث يمكن إرجاعها إلى المفكر الإيطالي مكيافيللي الذي كان له الفضل في تأسيس علم السياسة الحديث، إذ يقول فرانسيس بيكون في هذا الصدد "نحن مدينون بالفضل لمكيافيللي وآخرون لأنهم كتبوا ما يفعله الناس لا ما ينبغي عليهم أن يفعله"³. وعليه فعلم العلاقات الدولية الذي أراد الواقعيون التأسيس له هو علم لا يبحث في الرغبات والتخيلات، ولا يدرس ما هو غير موجود، بل هو علم يبحث عن العلل والأسباب التي جعلت من الوجود (السياسي للظواهر التي تنتمي لمجال العلاقات الدولية) موجود كما هو موجود.

يعود كار ليُقرَّ بأن العلاقات الدولية كعلم لم يكن لها وجود قبل مجيء الواقعية، ويُستشف ذلك من خلال تعريفه للواقعية بأنها "تعني الإنتقال من الفكر ما قبل العلمي إلى المرحلة العلمية"⁴، أي أن دراسة العلاقات الدولية - حتى مع محاولات المثاليين في بداية القرن العشرين - لم تتخلص من غلبة الميتافيزيقا على مواضيعها وكيفيات دراستها. وعلى منوال كار يعتبر بيار دو سيناركلونس أن الواقعية "تفرض إرادة

التحليل بطريقة منظمة وصارمة لديناميكية العلاقات بين الدول⁵، وهذا لا يتأتى حسبه إلا باتباع قواعد المنهج العلمي.

يذهب مورغنتاو - من خلال كتابه الموسوم بـ العلم: خادم أم سيد؟ - إلى أن العلم الجيد (Good Science) هو الذي يركز على تمييز الحقيقة من الكذب أو البهتان (Falsehood) لفهم العالم بطريقة منظمة، وأن فشل النظريات السابقة يعود لكونها لم تتحدث أي شيء عن العالم الحقيقي، ولكونها دائما ما استخدمت لغة تتسم بالميتافيزيقا واليوتوبيا⁶. والحقيقة بالنسبة لمورغنتاو هي أكثر المفاهيم أهمية، ولا يمكن أن توجد في قوالب جاهزة، ولكن توجد في الحكم المتعقل الذي يستند إلى الفلسفة والتاريخ. وتتمثل مهمة علم السياسة (وعلم العلاقات الدولية بالطبع) بالنسبة لمورغنتاو في عزل الحقيقة عن الممارسة السياسية، فالحقيقة هي قيمة متعالية تعطي للعلم المعنى وتُبرر وجوده، وهي ليست بالمهمة السهلة، إذ تقتضي من الباحث التحلي بالموضوعية والتجرد الكامل من كل ما يمكن أن يُشوّه أو يُشوّب الحقيقة التي يبحث عنها، وعليه فإن دور المُنظّر كما يعتقد مورغنتاو هو تحديد ما هو حقيقي وما هو غير حقيقي⁷. واكتشاف الحقيقة، حسب مورغنتاو دائما، يقتضي ممارسة الملاحظة العلمية المتجردة من الذاتية والقيم والأحكام المسبقة، والملاحظة هنا تعتمد على الخبرة الحسية كطريق أُوحد للحصول على المعطيات الأولية بغية فرزها وتحليلها وتصنيفها واستعمالها في عملية التفسير فيما بعد⁸. ويعكس هذا النهج بشكل واضح تبني الواقعيين لقواعد المنهج العلمي "الوضعي".

من الناحية الإستمولوجية، يتبنى الواقعيون - خاصة الجدد منهم - المفهوم الوضعي للعلم⁹، حيث يؤمنون باستقلالية عالم العلاقات الدولية (عن الذات العارفة أو الدراسة له)، وبماديته (أي إمكانية إخضاعه للقياس والتكميم)، وبانتظامه (حدوث الظواهر فيه وفق نمط متكرر)، وبخضوعه لقوانين موضوعية يمكن الكشف عنها باستخدام قواعد المنهج العلمي. إنهم يبحثون كما يقول محمد أنور فرج عن الثوابت وعن جوهر الظواهر، وعن المتكرر ومنطق الأشياء بدل الإغراق في عملية السرد التاريخي للأحداث والوقوف عند مظاهرها. إنهم يرومون بذلك تحديد المفاهيم والكشف عن القوانين والأنماط التعليلية لظواهر العلاقات الدولية بطريقة مغايرة، تتجاوز الإهتمامات السابقة المرتبطة بالوصف التاريخي للأحداث أو التركيز على دراسة المؤسسات والقواعد القانونية¹⁰.

تأسيساً على ما سبق، يُفترض أن مخرجات علم العلاقات الدولية - كما في باقي الحقول المعرفية الأخرى التي تكتسي صفة العلمية - هي نظريات علمية، تقف على أرضية صلبة من المفاهيم والإفتراضات، قابلة للفحص والاختبار، ومُثَبَّتة بالتجربة، لها قدرة الشرح والتفسير، وكذا صلاحية التعميم. إن ما يدعيه الواقعيون الكلاسيكيون ومن بعدهم الواقعيين الجدد هو الوصول إلى مثل هذه النظرية، وعليه فإننا في العنصرين المواليين سنقف على مدى صحة هذا الإدعاء.

3. واقعية مورغنتاو: "الطبيعة البشرية" كأساس لبناء النظرية "العلمية" الواقعية

لا يمكن قصر دراسة الطبيعة البشرية والإنطلاق منها في تحليل وفهم السلوك الإنساني، ومن ثم في فهم وتحليل سلوك الدول، على مورغنتاو فقط، بل سبقه في ذلك العديد من المفكرين والفلاسفة الذين يعتبرون بمثابة الرواد الأوائل للفكر الواقعي. فثيوسيديدس مثلاً، يرجع في تحليله لأسباب الحروب البيلوپونيزية إلى التأثير الكبير الذي تلعبه طبيعة البشر في تحديد سلوكياتهم وأفعالهم، وهذه الطبيعة ثابتة ولا تتغير، إذ ينبغنا التاريخ بأن البشر على اختلاف أمكنتهم وأزمنتهم وعلى اختلاف أعراقهم ومذاهبهم يتصرفون وفق النحو نفسه، حيث تدفعهم طبيعتهم الشريرة إلى حسد وبغض وكره الآخرين، وتدفعهم قوتهم إلى العدوان على غيرهم وغزوهم، وهذا ما حصل تماماً بين إسبرطة وأثينا¹¹. ومكيا فيللي دافع عن فكرة أن الطبيعة البشرية ثابتة ومجولة على الشر، وتدفع الحكام دائماً نحو مزيد من السلطة والنفوذ وامتلاك كل شيء، وبالتالي فهي التي تفسر سبب سلوكياتهم وأفعالهم، ف"الإنسان هو واحد في كل زمان ومكان، وإنه تأثر في الماضي، ويتأثر في الحاضر، وسوف يتأثر في المستقبل بنفس البواعث والدوافع، وإنه تعود على حل المشاكل بنفس الوسائل"¹². وذهب هوبز مثل سابقه إلى أن الطبيعة البشرية هي المرجع الأساسي في تفسير السلوكيات والأفعال بالنسبة للأفراد والدول على حد سواء، فطبيعة الإنسان الفرد هي "الحقيقة الأولية" التي يمكن الإنطلاق منها في فهم وتحليل سلوكياته وأفعاله، وهذه الطبيعة تُحركها دوافع مادية بحتة (غريزة البقاء والمحافظة على حياته) لا أثر للجوانب المعنوية فيها (القيم أو الأخلاق)، فليس من مُحدِّدٍ لسلوك الأفراد أو الدول إلا مصلحتهم المتمثلة في البقاء¹³.

ما يُستخلص من التركيز على أهمية الطبيعة البشرية في تحليل وفهم سلوك الأفراد والدول هو إقرار هؤلاء الفلاسفة الثلاثة بصفة الديمومة والثبات في السلوك وفي بواعثه، وبمادية الأسباب التي تتحكم فيه. وهذا يعني من الناحية العلمية إمكانية استخراج القانون الموضوعي العام الذي يحكم سلوك الدول، وعليه إمكانُ التنظير للعلاقات الدولية. لكن في الحقيقة، لا أحد من هؤلاء راهن على بناء نظرية للعلاقات

الدولية تُركز على دور الطبيعة البشرية في ذلك كما فعل هانس مورغنتاو، من خلال سعيه إلى تخلص التفكير النظري حول العلاقات الدولية من محالب الإيديولوجيا والأخلاق والمثاليات، وذلك عبر التأسيس لقواعد منهجية وعلمية في تحليل السياسة الدولية.

أولى الخطوات التي قام بها مورغنتاو في سبيل بناء نظريته العلمية هي عزل حقل السياسة والعلاقات الدولية عن باقي الحقول الاجتماعية الأخرى¹⁴. فالظاهرة السياسية هي ظاهرة مستقلة ومتميزة عن باقي الظواهر الاجتماعية، ولها قوانينها الموضوعية التي تحكمها. و تمثلت الخطوة الثانية في التمييز بوضوح بين ظواهر السياسة الداخلية التي تحكمها سلطة عليا في الدولة بما تحتكره من أدوات الإكراه والعنف وبما لها من سيادة على إقليمها وشعبها، وبين ظواهر السياسة الدولية التي تنتفي فيها مثل هذه السلطة¹⁵. أما الخطوة الثالثة فهي التركيز بالدراسة والتحليل الموضوعي على ظواهر السياسة الدولية بغية الوصول إلى تفكيك منطقتها واستخراج القواعد العامة التي تحكمها.

اعتمد مورغنتاو على وصف العالم أو الواقع الدولي على ما هو عليه ومحاولة تفسير كيفية اشتغاله وعمله¹⁶، وخالف بذلك منهج المثاليين الذين نأوا بدراسة الواقع الدولي "المرير" إلى البحث في كيفية إصلاحه وتحسينه. ورأى أن مهمة الباحث في العلاقات الدولية هي وصف العالم وتفسيره لا تغييره، فمهمة تغييره تقع على عاتق السياسة وصناع القرار في مختلف الدول والحكومات. كما أنه أهاب بالباحثين والطلبة ضرورة التحلي بالموضوعية والإبتعاد عن القناعات الإيديولوجية والفكرية عند مقارنة وتحليل ظواهر العلاقات الدولية.

تأثر مورغنتاو بأفكار الفلاسفة الواقعيين الذين تحدثوا عن طبيعة الإنسان الميتال إلى الشر وما يستتبع ذلك من نتائج وآثار على المجتمع ونمط العلاقات التي تقوم فيه، وبمقارناتهم التي تتحدث عن الشبه الكبير بين مجتمع الأفراد ومجتمع الدول. وكما يشير كريس براون، فإن مورغنتاو قد تأثر كثيرا بشخصيات مثل رونالد نيبور، إذ رأى أن المنبع الرئيسي للواقعية لا يكمن في الندرة (وهي نتيجة للوضع البشري) كما يفترض إدوارد هاليت كار، وإنما يكمن في الخطيئة (كما افترض نيبور) كنتيجة للطبيعة البشرية¹⁷.

إن قناعة مورغنتاو بأن الطبيعة البشرية هي المدخل الجوهرى لفهم وتحليل ما يحدث في السياسة الدولية، قادتته إلى البحث عن القوانين الموضوعية التي تحكم هذه الأخيرة، والتي وجد جذورها في طبيعة الإنسان ذاته. إذ يقول "إن المجتمع الدولي يُحكم بواسطة قوانين تجد جذورها في الطبيعة البشرية، ولتحسين

هذه المجتمعات يتوجب علينا فهم هذه القوانين التي نحيا في ظلها¹⁸. ولَمَّا كانت طبيعة البشر تدفعهم إلى امتلاك "القوة" كهدف عاجل ونهائي، فإن ملاحظة مورغنتاو للواقع السياسي "الدولي" جعلته يفترض أن "حقيقة علم السياسة [والعلاقات الدولية بدرجة أولى] هي حقيقة حول القوة، تجلياتها، أشكالها، حدودها، مضامينها، وقوانينها"¹⁹. وأن الحقيقة التي توصل إليها (القوة) هي عالمية وشاملة وصالحة لكل الأزمنة ولكل الظروف²⁰.

ويتجلى هذا الحضور الطاغى لفكرة القوة كمحدد أساسي لسلوك الدول وللتفاعلات السياسية الدولية، وكذلك كمفهوم تحليلي لهما، في المبادئ الستة التي صاغها مورغنتاو بشأن الواقعية السياسية. إذ تُعبر في الحقيقة عن وجهة نظره في كيفية المقاربة العلمية لطواهر العلاقات الدولية. تمثلت هذه المبادئ في²¹:

- 1- إن العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية تجد جذورها في أعماق الطبيعة البشرية، وأي محاولة لتحدي أو تجاهل هذه القواعد تحت أي ذريعة كانت لن يكون مألها إلا الفشل؛
- 2- إن القائد السياسي يُفكر ويتصرف طبقاً لمفهوم المصلحة الوطنية المعرف بـ "القوة"؛
- 3- في عالم تسعى فيه كل الدول لامتلاك القوة، تصبح مصلحة كل دولة مرتبطة بتأمين بقائها باعتباره الحد الأدنى من أهدافها؛
- 4- الدولة في سعيها لتحقيق مصلحتها القومية تكون محكومة بقيم تختلف عن قيم الأفراد في علاقاتهم الشخصية، والنتائج السياسية لسياسة معينة هي في الحقيقة معيار الحكم على هذه السياسة؛
- 5- الواقعية السياسية لا تطابق بين الطموحات الأخلاقية لدولة معينة والقوانين الأخلاقية التي تحكم العالم؛
- 6- التأكيد على استقلالية الظاهرة السياسية، بمعنى أن السلوك السياسي يجب أن يُحكم عليه من خلال معايير سياسية... فالاقتصادي يسأل: كيف تؤثر سياسة ما على رفاهية المجتمع أو قطاع منه؟... ورجل القانون يسأل: هل هذه السياسة متوافقة مع قواعد القانون؟ والأخلاقي يسأل: هل هذه السياسة منسجمة مع المبادئ الأخلاقية؟... والسياسي الواقعي يسأل: كيف تؤثر هذه السياسة على قوة الدولة؟

لقد اعتقد مورغنتاو أنه توصل إلى معرفة القوانين العامة التي تحكم السياسة الدولية، وبالتالي إمكانية صياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية على ضوء هذه القوانين. إلا أن العديد من الأسئلة والانتقادات قد أُثيرت بشأن مشروعه هذا، من قبيل: كيف يمكن الانتقال من الحكم على طبيعة البشر إلى الحكم على طبيعة الدول؟ ثم كيف يمكن التأكد علمياً من أن طبيعة البشر هي شريرة؟ وكيف يمكن التأكد كذلك من أنها ثابتة لا تتغير؟ وبما تُفسّر أفعال الإنسان الخيرة؟ وبما تُفسّر علاقات التعاون بينهم؟ كيف تُفسّر ذلك على مستوى الدول؟ وبما تُفسّر فترات السلم التي عرفتها العلاقات الدولية على مر العصور؟ وغيرها العديد من الأسئلة التي تعجز واقعية مورغنتاو عن الإجابة عنها. لكن أهم الانتقادات التي طالت المشروع العلمي لمورغنتاو قد أتت من طرف الواقعية الجديدة، التي أعادت بناء النظرية "العلمية" الواقعية على أسس بديلة كما سنرى في العنصر الموالي.

4. واقعية والتز: "الفوضى" الدولية كأساس لبناء النظرية "العلمية" الواقعية

إذا كانت الواقعية - والواقعية الكلاسيكية تحديداً - تدين بالفضل إلى كتاب هانز مورغنتاو "السياسة بين الأمم: صراع من أجل الحرب والسلام" (1948) الذي حاول من خلاله شرح القوانين العامة التي تحكم السياسة الدولية، فإن الواقعية الجديدة تدين بالفضل إلى كتاب كينيث وولتز "نظرية السياسة الدولية" (1979) الذي حاول من خلاله وضع نظرية علمية للعلاقات الدولية تركز على طبيعة ومخرجات "الفوضى" Anarchy التي تميز النظام الدولي. لكن قبل ذلك، هناك كتاب مهم لـ وولتز صدر في العام 1959 عنوانه "الإنسان، الدولة، والحرب"، حاول من خلاله تحليل الصور السائدة في تفسير الحرب، حيث وجد أن هذه الصور تعكس مستويات ثلاثة، المستوى الأول يركز على تحليل الخصائص المتعلقة بالفرد صانع القرار، والمستوى الثاني يركز على تحليل الخصائص المتعلقة بطبيعة النظم السياسية (الدولة)، أما المستوى الثالث فينطلق في تفسير الحرب من اعتبارات البيئة والنظام الدوليين. ولقد توصل وولتز - بعد مناقشات مستفيضة حول قدرة كل مستوى على تقديم تفسيرات كافية لأسباب اندلاع الحروب - إلى أن المستويين الأول والثاني يقدمان تفسيرات تجزيئية واختزالية، بينما المستوى الثالث فقط يمكن اعتماده كمنطلق في بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية.

مراجعات والتز لأعمال الواقعيين الكلاسيكيين وخاصة محاولات كل من أوغستين ونيبور ومورغنتاو قادته إلى تقديم نقد لاذع بشأنها، إذ لا يمكن حسبه إثبات أو دحض التحليلات المبنية على

الطبيعة البشرية. فالقول مثلا بأن تفسير الحروب التي شهدتها أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يرجع إلى الطموحات التوسعية لكل من نابليون وهتلر على التوالي، أي أن الطبيعة البشرية هي التي دفعت بالدول إلى هذه الحروب، هو مُجانب للحقيقة. زد على ذلك أن الطبيعة البشرية نفسها لا يمكن قياسها أو تحديدها أو إثبات ديمومتها واستمرارها على نمط معين (السلبية كما يقول الواقعيون الأوائل)، وبالتالي لا يمكن أبداً أن تكون الطبيعة البشرية قاعدة ومنطلقاً لبناء نظرية علمية للعلاقات الدولية. من هنا بدأ هدف والتر واضحاً، إذ سعى إلى إعادة توجيه وتغيير طبيعة النظرية الدولية لجعلها أكثر صرامة وعلمية، ولتناسب مع المعايير التي تفرضها فلسفة العلم، فلا يمكن أبداً الإدعاء بإقامة علم للعلاقات الدولية دون الإلتزام بافتراضات الوضعية، المتمثلة في²²:

- الإعتقاد والتسليم بوحدة العلم والمتضمن كذلك العلوم الإجتماعية؛
- التمييز بين الحقائق والقيم؛
- وجود انتظامات في العالم الإجتماعي كما في العالم الطبيعي؛
- التحقيق الإمبريقي هو وسيلة إثبات الإدعاءات المعرفية في العلاقات الدولية.

ورغم إدراك وولتر لصعوبات تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العلوم الإجتماعية، إلا أنه تجاهلها في سبيل تحقيق هدفه. فمشكل نظرية العلاقات الدولية كما يعتقد هو أنها غرقت في دراسة التاريخ لأجل الوصول إلى تعميمات تكون بمثابة القاعدة لنظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية، بدل الإحتكام والعودة إلى المعايير والقواعد التي تضعها فلسفة العلم²³.

وللتغلب على هذه المشكلة، يقترح وولتر نظرية لا تاريخية، قابلة للتطبيق في كل السياقات بغض النظر عن الإطار الزمني التاريخي، فكما يقول: "إنه على مر القرون، تغيرت الدول في أشكال كثيرة، لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوماً نفسها"²⁴. وتستند هذه النظرية كذلك إلى مقومات يمكن التحقق منها إمبريقياً، كمفهوم "الفوضى" عوضاً عن مفهوم "الطبيعة البشرية". كما أن هذه النظرية - استجابة لمقتضيات منهجية - يجب أن تعزل الظاهرة السياسية "الدولية" قصد إخضاعها للدراسة العلمية. يشير كريس براون هنا إلى أن وولتر قد حدد نوع النظرية التي يريدتها على نحو حاسم، فهدفه إنتاج نظرية لـ "النظام الدولي" وليس سرداً عاماً لجميع جوانب العلاقات الدولية²⁵.

ولقد استفاد والتر في هذا المجال من:

- الأفكار الأساسية لنظرية النظم، والمتعلقة بمفاهيم النظام (System) والبنية (Structure) والوحدات (Units)، محاولاً بذلك تحديد طبيعة العلاقة والتفاعل القائم فيما بينها²⁶.
- التحليل البنيوي في علم الاجتماع، حيث أعاد طرح الجدل القائم في العلوم الاجتماعية المتعلق بإشكالية "البنية - الفاعل" في تحليل الظاهرة الاجتماعية، والذي أثاره من قبل إميل دروكايم حينما أثر الإنطلاق في التحليل الاجتماعي من المجتمع على حساب الفرد. وقد انحاز والتر إلى البنية (أي إلى النظام الدولي كمستوى تحليلي للعلاقات الدولية) كمحدد لسلوك الوحدات المكونة لها، فسلوك الدولة لا يُفهم إلا في علاقته ببنية النظام الدولي القائم²⁷.
- النمط التحليلي السائد في الإقتصاد لبنية السوق كمحدد لسلوك الشركات، حيث أن نمط بنية السوق هو الذي يُحدد السلوك المتوقع من كل شركة، فإذا كانت السوق احتكارية فإن السلوك المتوقع هو هيمنة المحتكر على باقي الشركات الموجودة، وإذا كانت السوق تنافسية فإن السلوك المتوقع من الشركات "الكبرى" المتنافسة هو "الموازنة". وطبيعة أو نمط السوق يُحددها عدد الشركات الكبرى فيها. يُسقط والتر هذا النمط التحليلي على تحليل سلوك الدول في السياسة الدولية، ويفترض ما يلي²⁸:
 - الشركة كفاعل في نظام السوق تقابلها الدولة كفاعل في النظام السياسي الدولي.
 - التوازن في نظرية الإقتصاد الجزئي يقابله توازن القوى في نظرية وولتر.
 - العقلانية وتعظيم الربح في نظرية الإقتصاد الجزئي تقابلها العقلانية والقوة في نظرية وولتر.إذن، النظرية التي أرادها وولتر للعلاقات الدولية هي نظرية بنيوية تنطلق من تحليل بنية وطبيعة النظام الدولي لفهم سلوك الدول، حيث إن تحليل خصائص النظام والأسس التي قام عليها هو الذي يُمكننا من الإجابة على عدد من الأسئلة الجوهرية، مثل²⁹: لماذا تتشابه الدول في سلوكياتها؟ ولماذا تتصرف الدول بطريقة ما ولا تتصرف بأخرى؟ لماذا تندلع المنافسة الأمنية بين الدول؟ وما أسباب الحرب وأدوات السلم؟
- يجادل وولتر، في وصفه وتحديد طبيعة ومكونات النظام الدولي، أن الأنظمة تتكون من بنية ووحداتها المتفاعلة، وأن الأنظمة لها ثلاثة عناصر مكونة لها³⁰: مبدأ مُنظّم أو ناظم (أناركي أو هيراركي)،

خاصية الوحدات (متماثلة وظيفيا أو مختلفة)، وتوزيع القدرات. يجادل وولتز كذلك أن العنصرين الأولين المكونين لبنية النظام هما ثابتين، ويتعلق الأمر بالمبدأ المنظم الذي هو "الفوضى" أو "الأناركية"، ومبدأ "المساعدة الذاتية" الذي يعني أن الوحدات متماثلة وظيفيا، بينما العنصر المتغير هو توزيع القدرات³¹ (أو توزيع القوة)، والذي يحدد موقع الدول ووزنها النسبي في النظام الدولي، وهذا الأخير يتحدد بعدد القوى الكبرى الموجودة فيه.

يحتاج وولتز أن الفوضى هي الخاصية الأساسية والجوهرية للنظام الدولي، وهي التي تخلق ما يسمى بـ "المأزق" أو "المعضلة الأمنية". ففي غياب سلطة عليا على المستوى الدولي تستطيع أن تفرض النظام والإنضباط، فإن كل دولة تعتمد على نفسها من أجل ضمان أمنها وبقائها، ولتحقيق ذلك ينبغي عليها الحصول على مزيد من القوة، والقوة هنا هي وسيلة لتحقيق الأمن وليست غاية في حد ذاتها كما يقول مورغنتاو. وبما أن الدول متماثلة وظيفيا فإنها تسعى إلى الهدف نفسه، أي أن حصول دولة ما على قوة إضافية يعني بالمقابل التقليل من قدرات الدول الأخرى، وفي الوقت نفسه إمكانية التهديد واستعمال هذه القوة ضدها³²، وفي ظل حالة الشك وعدم تأكد الدول من نوايا بعضها البعض فإن هذا يؤدي بالدول في الأخير إلى إمكانية أن تواجه بعضها البعض من خلال الحروب.

إن واقعية وولتز تخبرنا أن "الطبيعة الفوضوية للمنظومة الدولية وتوزيع القدرات المادية العسكرية في تلك المنظومة هي المتغيرات المستقلة الرئيسية الشارحة لسلوك الدول، فالدول لا تبحث عن القوة وإنما تدفعها الفوضوية للدخول في توازنات للقوة، ولأن المنظومة الدولية ذات طبيعة فوضوية في أساسها فإن الدول الأقوى تلعب دورا رئيسيا في رسم سياسات الدول الأخرى"³³.

قدم وولتز مفهوم "الإستقرار الدولي" كبديل عن مفهوم "السلم الدولي" الذي قدمه الليبراليون، إذ يُعبر هذا الأخير عن حالة من المثالية التي تتنافى مع الواقع والتاريخ، فلا يمكن أبدا تصور أن عالم الدول منذ وجوده كان بلا حرب أو أنه سيستمر في المستقبل بدون حروب، لأن الحرب لا ترتبط بما تريده الدول أو صناع القرار فيها، ولكن بما تفرضه طبيعة النظام الدولي. وحينئذ لا يسعنا إلا أن نتحدث عن مفهوم الإستقرار الذي يعني فقط غياب الحروب بين القوى الكبرى المشكلة للنظام الدولي، حتى في ظل وجود حروب طاحنة بين باقي الدول.

وديمومة استقرار النظام الدولي تقتضي، حسب وولتز، توفر شرطين أساسيين³⁴:

- أن يبقى النظام فوضويا.

- لا وجود لأي تحول على مستوى الوحدات السياسية المشكلة للنظام. فالشرط الأول يعني أن لا توجد سلطة عليا فوق سلطات الدول تستطيع أن تفرض النظام العام، وإذا حدث، كوجود حكومة عالمية مثلاً، فسوف تنتفي صفة الفوضوية وتحل محلها صفة "الهيراركية"، ويغدو بذلك التحول "تحولاً للنظام الدولي". أما الشرط الثاني؛ فيعني عدم حدوث تغير في عدد القوى الكبرى في النظام الدولي، وإذا حدث العكس، يصبح التحول "تحولاً في النظام الدولي".

يربط وولتز بين صفة القطبية المشكلة للنظام الدولي وإمكانية الإستقرار فيه³⁵، فعلى عكس ما ذهب إليه العديد من الواقعيين من أن النظام الدولي متعدد الأقطاب يحقق الإستقرار، يجادل وولتز أن النظام ثنائي القطبية هو الأقدر على ضمان الإستقرار الدولي، ذلك أن المنافسة في الأنظمة متعددة الأقطاب هي أكثر تعقيداً منها في النظم ثنائية القطبية، لأن درجة عدم التيقن حول مقارنة قدرات الدول تتضاعف بشكل أكبر، ولأن التوقعات حول تماسك وقوة التحالفات تصبح بالغة الصعوبة³⁶. هناك تبريرات أخرى تُساق في هذا الموضوع وتُدعم ما ذهب إليه وولتز، كالقول بأن عدد الحروب بين الدول الكبرى في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو صفر حتى في فترة الأزمات الكبرى بين 1954-1963، وأن استراتيجية الردع بسيطة حيث أن أي عدم توازن في القوة يمكن ملاحظته، وأن التحالفات أقل أهمية لأن القوى الكبرى تركز على قوتها الذاتية³⁷.

5. خاتمة:

خلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى أن مفهوم العلم في نظر الواقعيين لا يختلف عن مفهومه لدى علماء الطبيعة، من حيث أنه يهتم بدراسة واقع اجتماعي (دولي) يتسم بماديته وموضوعيته وباستقلاليتها عن العالم الذي يدرسه، ومن حيث أن ظواهره خاضعة لمبدأ الإنتظام والتكرار والحدوث على النمط نفسه، ومنه القول بوجود قوانين موضوعية تحكمه يمكن اكتشافها وتفسيرها وصياغة نظريات علمية بشأنها.

حاول هانس مورغنتاو تقديم نظرية علمية للعلاقات الدولية تركز على الطبيعة البشرية التي قوامها الرغبة المستمرة في امتلاك القوة أو استعمالها أو التباهي بها. فالقوة حسبها هي الغاية الحاسمة التي تبرز السلوك العدواني للدول، وهي التي تحدد نمط وشكل وطبيعة العلاقات بين الدول.

لكن عدم إمكانية إخضاع مفهوم الطبيعة البشرية إلى التحقيق التجريبي وقياسه وصياغته في شكل متغيرات ومؤشرات كمية، جعل من كينيث وولتز يستعيز عنه بمفهوم الفوضى الدولية الذي يشير

إلى حالة تجريبية تفيد بعدم وجود سلطة عليا فوق سلطات الدول، وهو ما يخلق وضعاً بنيوياً أو هيكلية يصبح له التأثير الأعظم في تشكيل وتفسير السلوكيات الدولية. وهنا يَعتَبَرُ وولتر أن السعي نحو امتلاك القوة والتهديد باستعمالها ما هو إلا انعكاس مباشرة لحالة الفوضوية. هذه الأخيرة لا يمكن تجاوزها في أي تحليل أو تنظير للعلاقات الدولية يدعي العلمية.

5. الهوامش:

¹ Kurki Milja and Wight Colin, (2007), International Relations and Social Science, in Timothy Dunne et al. (eds), International Relations Theories: Discipline and Diversity, Oxford University Press, UK, p17.

² Ibid, p18.

³ فرج أنور محمد، (2007)، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ص192.

⁴ Hasbi Aziz, (2004), Théories des Relations Internationales, l'harmattan, France, p60.

⁵ Idem.

⁶ Molloy Seán, (2006), The Hidden History of Realism: A Genealogy of Power Politics, Palgrave Macmillan, USA, p 80.

⁷ Idem.

⁸ Ibid, p81.

⁹ تنبغي الإشارة هنا إلى أن الواقعيين التقليديين لم يكونوا متحمسين كثيراً للأخذ بكل ما تلميه الفلسفة الوضعية، هذه الأخيرة التي وجدت لها متحمسين ومناصرين أكثر من دارسي ومنظري العلاقات الدولية وقد عرفوا بالسلوكيين، الذين حاولوا إخضاع دراسة العلاقات الدولية لشروط علمية ومنهجية صارمة، حيث أقصوا من الدراسة كل مسألة لا يمكن تكميمها وقياسها، والعبارة الشهيرة التي كتبت على جدار بناية العلوم الإجتماعية بجامعة شيكاغو تدل على ذلك، إذ نقرأ فيها "إذا لم تستطع قياسه، فمعرفةك ضئيلة وغير كافية" (If you cannot measure it, your Knowledge is meager and unsatisfactory). هانز مورغنتاو، وبالرغم أنه من أوائل الذين دافعوا عن فكرة الدراسة العلمية للعلاقات الدولية، إلا أنه، في انتقاده لهجمة السلوكيين، اعتبر أن البحث المنظم شيء و"الهوس" (Obsession) بمجموعة البيانات واللعب على الخطوط الوضعية شيء آخر، فدراسة العلاقات الدولية حسبه تتضمن أحكاماً تصويرية وتأويلية مهمة، وهو الشيء الذي لا يعترف به السلوكيون. انظر في ذلك: Milja Kurki and

Colin Wight, op. cit, pp 18-19

¹⁰ فرج أنور محمد، مرجع سابق، ص225.

- 11 المرجع نفسه، ص 180.
- 12 المرجع نفسه، ص 188.
- 13 المرجع نفسه، ص 198.
- 14 المرجع نفسه، ص 224.
- 15 المرجع نفسه، ص 224.
- 16 براون كريس، (2004)، فهم العلاقات الدولية. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ص 38.
- 17 المرجع نفسه، ص 36.
- 18 أبو زيد أحمد محمد، (2012)، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 36، ص 50.
- 19 Molloy Seán, op. cit, p 81.
- 20 Idem.
- 21 دورتي جيمس وبالتسغراف روبرت، (1985)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ص.ص 68-71.
- 22 Anne Marie D'Aoust, (2004), Abusing History: A Critical Analysis of Mainstream International Relations Theory Misconduct, Occasional Paper n°6. At website: https://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/abusing_history.pdf , (24/04/2021).
- 23 Molloy Seán,, op. cit, p 116.
- 24 حجار عمار، (2002)، السياسة المتوسطة الجديدة للإتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ص 50.
- 25 كريس براون، مرجع سابق، ص 52.
- 26 جندلي عبد الناصر، (2010)، إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، المستقبل العربي، العدد 376، ص 165.
- 27 عامر مصباح، (2009)، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص 249.
- 28 فرج أنور محمد، مرجع سابق، ص.ص 371-372.
- 29 عامر مصباح، مرجع سابق، ص 249.
- 30 Colin Elman, « Realism », In Martin Griffiths (ed.), op. cit, p 13.
- 31 Ibid, p 13.

³² Wagner R. Harrison, (2007), War and the State: The Theory of International Politics, The University of Michigan Press, USA, p 26.

³³ ألكسندر ونت، مرجع سابق، ص ص: ه- و.

³⁴ جندلي عبد الناصر، (2010)، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، المفكر، العدد 05، ص 176.

³⁵ نشير إلى أن هناك جدلا كبيرا بين الواقعيين حول مسألة تحديد العلاقة بين أنظمة توازن القوى وتحقيق الإستقرار الدولي. سوف لن نخوض في هذا الجدل وسنكتفي هنا فقط بإبراز وجهة نظر والتر حول هذه المسألة.

³⁶ Waltz Kenneth, (2000), Structural Realism after the Cold War, International Security, Vol 25, No 01, p 05.

³⁷ عاصي جوني، (2006)، النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، فلسطين، ص 24.